



الملخص:

الملابس هي مرآة الثقافة ، فالناس في أجزاء مختلفه في العالم لهم أسلوبهم الخاص في اختيار الملابس و هذا الاسلوب يرمز لثقافتهم. و قد بدأت الملابس الجاهزه المنتجة الرخيصة الثمن في منتصف القرن التاسع عشر، بفضل اختراع ماكينة الحياكه ووجود الباترونات ذات المقاسات القياسيه. قبل ذلك كانت الملابس تحاك بواسطة الخياطين المهرة حسب الطلب. و تعتبر الملابس و المنسوجات من بين أول البضائع التي ينتجها الاقتصاد الصناعي، لعبت هذه الصناعة دورا تكنولوجيا في المراحل المبكره للتصنيع في بريطانيا، و أجزاء من أمريكا الشمالية و اليابان، و حديثا في نمو صادرات اقتصاد شرق آسيا. و قد زادت صادرات هونج كونج و كوريا و تاوان من الملابس و النسيج من 1950 الى منتصف 1980، و في العقدين الاخيرين أصبحت الصين من أكبر المنتجين و المصدرين للملابس و المنسوجات. و كذلك أصبحت دول من جنوب آسيا مثل الهند و باكستان و بنجلاديش و سريلانكا من الدول المعنية بتصدير الملابس و المنسوجات في السنوات القليلة الماضية. و بدخول الكثير من الدول سوق الملابس و المنسوجات العالمي أصبحت المنافسة حساسه.

أهمية البحث:

من خلال اتفاقية (QUIZ) ارتفعت صادرات مصر من الملابس و النسيج الى أمريكا ارتفاعا ملحوظا، و لكن بالرغم من هذه الفرصة الجيدة بالنسبة لمصر الا أن التصدير للملابس من مصر لأمريكا انخفض مرة أخرى، حيث حققت مصر 41% من النمو في عام 2006 بينما حققت 12% نمو في عام 2007 بانخفاض 30% عن النمو في العام السابق، و يعتبر هذا الانخفاض ضياعا للفرصة الذهبية التي لدى مصر تحت ظل اتفاقية (QUIZ). فكان لا بد أن ترفع مصر قدرتها التنافسية و انتاجيتها في هذا المجال لكي تستفيد من ظروف السوق المفتوح.

فكانت هذه الدراسة الوصفية التحليلية لأحد أهم أسواق تصدير الملابس في القرن 21 و هي الصين في محاولة لتجنب العثرات التي تعرضت لها و تتبع خطى نجاحاتها في هذا المجال.

أهمية البحث:

من خلال اتفاقية (QUIZ) ارتفعت صادرات مصر من الملابس و النسيج الى أمريكا ارتفاعا ملحوظا، و لكن بالرغم من هذه الفرصة الجيدة بالنسبة لمصر الا أن التصدير للملابس من مصر لأمريكا انخفض مرة أخرى، حيث حققت مصر 41% من النمو في عام 2006 بينما حققت 12% نمو في عام 2007 بانخفاض 30% عن النمو في العام السابق، و يعتبر هذا الانخفاض ضياعا للفرصة الذهبية التي لدى مصر تحت ظل اتفاقية (QUIZ). فكان لا بد أن ترفع مصر قدرتها التنافسية و انتاجيتها في هذا المجال لكي تستفيد من ظروف السوق المفتوح.

فكانت هذه الدراسة الوصفية التحليلية لأحد أهم أسواق تصدير الملابس في القرن 21 و هي الصين في محاولة لتجنب العثرات التي تعرضت لها و تتبع خطى نجاحاتها في هذا المجال.

هدف البحث:

- تقديم عرض لوضع و تطور صادرات الملابس في الصين و محاولة الإفادة من التجربة الصينية في مصر.
- تقديم عرض لوضع صادرات الملابس في مصر و نوعية هذه الصادرات و كميتها و قيمتها، و معدل النمو في هذه الصادرات
- تقديم عرض لاتفاقيات الحماية الدولية للتعرف على بنودها و تأثيراتها على صادرات الملابس و المنسوجات.

منهج البحث:

المنهج النظري التحليلي.

مقدمة:

الملابس هي مرآة الثقافة ، فالناس في أجزاء مختلفه في العالم لهم أسلوبهم الخاص في اختيار الملابس و هذا الاسلوب يرمز لثقافتهم. و قد بدأت الملابس الجاهزه المنتجة الرخيصة الثمن في منتصف القرن التاسع عشر، بفضل اختراع ماكينة الحياكه و وجود الباترونات ذات المقاسات القياسية. قيل ذلك كانت الملابس تحاك بواسطة الخياطين المهرة حسب الطلب. (7) و تعتبر الملابس و المنسوجات من بين أول البضائع التي ينتجها الاقتصاد الصناعي، لعبت هذه الصناعة دورا تكنولوجيا في المراحل المبكره للتصنيع في بريطانيا، و أجزاء من أمريكا الشمالية و اليابان، و حديثا في نمو صادرات اقتصاد شرق آسيا. و قد زادت صادرات هونج كونج و كوريا و تايوان من الملابس و النسيج من 1950 الى منتصف 1980، و في العقدين الاخيرين أصبحت الصين من أكبر المنتجين و المصدرين للملابس و المنسوجات. و كذلك أصبحت دول من جنوب آسيا مثل الهند و باكستان و بنجلاديش و سريلانكا من الدول المعنية بتصدير الملابس و المنسوجات في السنوات القليلة الماضية. و بدخول الكثير من الدول سوق الملابس و المنسوجات العالمي أصبحت المنافسة حساسه. (11)

مشكلة البحث:

من خلال اتفاقية (QUIZ) ارتفعت صادرات مصر من الملابس و النسيج الى أمريكا ارتفاعا ملحوظا، و لكن بالرغم من هذه الفرصة الجيدة بالنسبة لمصر الا أن التصدير للملابس من مصر لأمريكا انخفض مرة أخرى، حيث حققت مصر 41% من النمو في عام 2006 بينما حققت 12% نمو في عام 2007 بانخفاض 30% عن النمو في العام السابق، و يعتبر هذا الانخفاض ضياعا للفرصة الذهبية التي لدى مصر تحت ظل اتفاقية (QUIZ). فكان لا بد أن ترفع مصر قدرتها التنافسية و انتاجيتها في هذا المجال لكي تستفيد من ظروف السوق المفتوح.

فكانت هذه الدراسة الوصفية التحليلية لأحد أهم أسواق تصدير الملابس في القرن 21 و هي الصين في محاولة لتجنب العثرات التي تعرضت لها و تتبع خطى نجاحاتها في هذا المجال.

هدف البحث:

- تقديم عرض لوضع صادرات الملابس في مصر ونوعية هذه الصادرات وكميتها وقيمتها، ومعدل النمو في هذه الصادرات
- تقديم عرض لاتفاقيات الحماية الدولية للتعرف على بنودها وتأثيراتها على صادرات الملابس والمنسوجات.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج النظري التحليلي عن طريق تحليل الظواهر والمعلومات والبيانات المتاحة للتعرف على فرص نمو صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة انطلاقا من وضعها الحالي.

أهمية البحث:

من خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على فرص مصر في زيادة صادراتها من الملابس الجاهزة والمنسوجات في ظل المستجدات العالمية حاليا. بالإضافة الى عرض لبعض اتفاقيات الحماية الدولية في مجال الملابس و النسيج وبيان اثر هذه الاتفاقيات على صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات.

حدود البحث:

صادرات مصر من القمصان والبنطلونات المصنوعة من القطن وصادراتها من المنسوجات القطنية، من حيث كثافة التصدير، قيم التصدير، نمو الصادرات من هذه المنتجات تكلفة أجور العمال في مصر في قطاع الملابس الجاهزة والنسيج عدد الموظفين في مصر في قطاع الملابس الجاهزة والنسيج.

مصطلحات البحث:

- الميزة التنافسية هي الكيفية التي تستطيع بها الدول والمنظمات أن تميز بها نفسها عن أقرانها ومنافسيها وتحقق لنفسها التفوق.
- Linen Fiber Arrangement (LTA) هي الاتفاقية التي نتج عنها تنظيم في تصدير المنسوجات القطنية الى أمريكا عام 1962 حيث فرضت الحكومة 5% سنويا على واردات المنتجات القطنية لمدة خمسة أعوام و استطاعت هذه الاتفاقية حماية صناعة القطن في البلدان المتقدمه.
- Multi Fiber Arrangement (MFA) هي الاتفاقية المعروفة باسم المالتى فايبر وهي تحد من الصادرات من الألياف الصناعية والصوف الى أمريكا واوروبا و بدأ العمل بها في يناير 1974 حيث تم تطبيق هذه الاتفاقية لأكثر من عقدين و غطت أكثر من 50% من صادرات العالم من الملابس والنسيج.
- Agreement on Textiles and Clothing (ATC) تعتبر اتفاقية (ATC) واحده من أكثر المخرجات تأثيرا لمحادثات أورجواي، حيث صممت اتفاقية (ATC) لتسهيل تطبيق اتفاقية الجات 2004 في قطاع الملابس و النسيج حيث وعدت (ATC) بتقديم كميه كبيره من التحرير لتجارة المنسوجات خلال الفتره الانتقاليه 1995-2004.
- (QIZ) اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة اختصارا باسم «الكويز» هي اتفاقية تشترط وجود 8 % مكونات اسرائيلية في الصادرات المصرية المسموح بها بالنفاذ للأسواق الأميركية بدون رسوم جمركية.
- WTO هي منظمة التجارة العالمية

الدراسات السابقة

- رسالة دكتوراة عام 2015 للباحث علاء الدين محمد علي حسانين بعنوان دراسة تباين تنافسية المنتجات المصرية من الملابس الجاهزة باهم الأسواق العالمية، وقد استهدفت الدراسة الوقوف على الوضع التنافسي لصناعة الملابس الجاهزة في مصر، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على تنافسيته، وقد تم التعرض لأهم الاتفاقيات الدولية المؤثرة في حركة صادرات الملابس مع التركيز على الاتفاقيات التي أثرت على الصادرات المصرية. وقام الباحث بدراسة لواقع صناعة الملابس في مصر وتحليل الميزة التنافسية لها حيث اتضح معاناة صناعة الملابس والنسيج في مصر مقارنة بمنافسيها من قصور بعض العوامل المتخصصة كقلة العمالة الماهرة وانخفاض الكفاءة في تصميم خطوط الإنتاج والصيانة والتخطيط والتنظيم المؤسسي والإدارة ومواصفات المنتج وأساليب الجودة مقارنة بالمكسيك والصين والبرازيل وكمبوديا، فضلاً عن انخفاض كفاءة التصدير. وضعف البنية التحتية والبحث العلمي وعدم توفر الخبرة التسويقية سواء على المستوى المحلى أو الدولي.

وقد وجد الباحث أن الصادرات المصرية استحوذت ثلاثة منتجات منها على ما يقرب من ٧٣,٤ % من قيمة واردات أهم الأسواق العالمية من الملابس المصرية المنسوجة مما يشير إلى افتقار الصناعة المصرية إلى التنوع خاصة أن المنتجات الثلاثة هي منتجات قطنية

يظل التوسع في إنتاجها مرهوناً إما بتقلبات سعر الصرف وتقلبات الأسواق العالمية حال استيرادها أو بمساحة الرقعة الزراعية حال التعويل على إنتاج الأقمشة محلياً وقد أوصى الباحث بأهمية التوجه نحو إنتاج الألياف الصناعية.(2)

- كتاب بعنوان الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020. جودة عبد الخالق أشار المؤلف الى أهمية صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة كأحد الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لسد حاجتها من المنسوجات وفي استيعاب العمالة، لذا يرى الكاتب أنه يجب التغلب على مشاكل هذه الصناعة لرفع قدرتها التنافسية، وأشار أن ذلك يمكن أن يتم من خلال محورين، المحور الأول مدى الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والمحور الثاني برنامج تحديث الصناعة.(1)

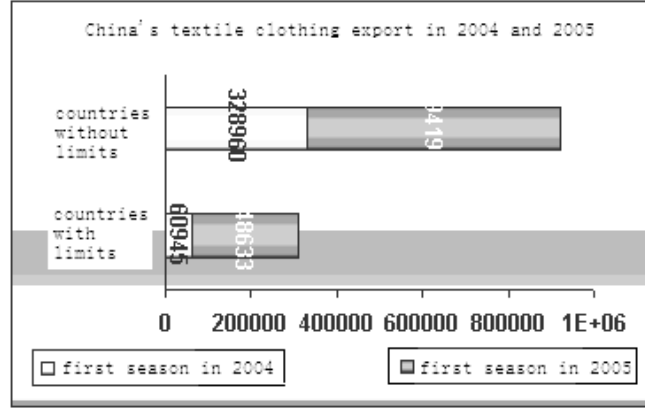
- رسالة ماجستير للباحث هاني محمود عبد الحميد المليجي بعنوان (دراسة لبعض الصعوبات التي تواجه تصدير بعض أنواع الملابس الجاهزة في جمهورية مصر العربية) حيث قام الباحث باختيار القميص الرجالي المصنوع من القطن، لتصنيعه وحساب تكلفة التصنيع وتحديد استراتيجية التسعير وتقييم جودة المنتج.(3)

- Ame Melchior بحث بعنوان (ظروف العمل السيئة التي تم تصديرها فيما بين الدول غير النامية) قام بدراسة تجارة الملابس في الدول غير النامية. وهو يرى أن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة عموماً كانت لها الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، وأن ما يعطي الدول غير النامية ميزة تنافسية هو التكلفة المنخفضة للأجور. ولكن تعتبر جودة العمل ميزة تنافسية أخرى لدى تلك الدول. فالصين جيدة في التحكم بجودة الإنتاج. فهم خبراء فيما يتعلق بالدقة والجودة. وهما العاملان الأكثر أهمية في صناعة المنسوجات.(11)

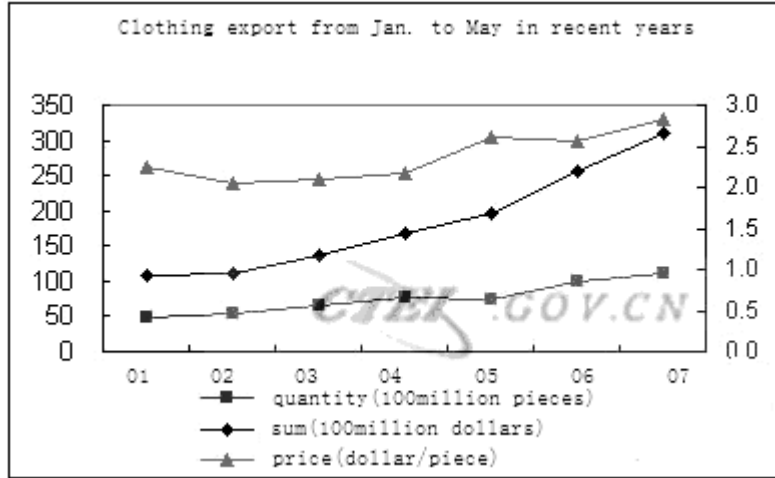
- Xinxin wang دراسة بعنوان (محددات الاداء لصادرات بعض الدول الآسيوية من الملابس والمنسوجات) حيث توصلت الدراسة الى أن قلة تكاليف العمالة وكذلك كفاءة التصنيع ليست هي الميزة النسبية في نمو الصادرات من الملابس والمنسوجات في الدول محل الدراسة وأن الأداء الجيد للخدمات الوجيهة كان له تأثير على نمو الصادرات أكثر من تأثير سرعة التوصيل، واختلف تأثير سعر الصرف في نمو الصادرات من دولة لأخرى في الدول محل الدراسة، كما أشارت الدراسة الى التأثير السلبي للتعرفة الجمركية على نمو الصادرات.(14)

تعتبر الصين من أكبر أوائل مصدري الملابس في العالم و ثاني أكبر مصدري المنسوجات في العالم. حيث يمثل صادراتها من الملابس 4/1 سوق الملابس العالمي. في عام 2005 تم لأول مره الغاء اتفاقية الكوته لتصنيع المنسوجات و بذلك دخلت صناعة الملابس و المنسوجات العالمية عصراً جديداً.

و قد زادت صادرات الصين من الصناعات النسيجية زيادة كبيرة بعد عام 2005 كما يتضح من الشكل (1).



شكل (1) صادرات الصين من الملابس و المنسوجات في 2004 و 2005 وقد استمرت أسعار صادرات الملابس من الصين في الازدياد منذ عام 2002 حيث أنها زادت 35% خلال خمس سنوات حتى 2007 و هذا يتضح من الشكل التالي و الذي يوضح اتجاه كمية و سعر الملابس المصدره من يناير الى مايو فيما بين 2001 الى 2007 (4)



شكل (2) اتجاه كمية و سعر الملابس المصدره من الصين من يناير الى مايو فيما بين 2001 الى 2007

ويعتبر سبب قوة منافسة صناعة الملابس و المنسوجات الصينية في سوق الملابس و المنسوجات العالمي هو رخص أسعارها و مميزات الامكانيات الصناعية لديها. (13) و بطرح تساؤل كيف يتم تحسين المنافسة في صناعة الملابس و المنسوجات فانه ليس من السهل اكتشاف أي الدول لديها مميزات مقارنة بالدول الاخرى في هذه الصناعة، فمثل هذه

المميزات تعتمد على العديد من العوامل، و التي من اهمها البيئه الاقتصادية، مهارات تأسيس وادارة المشروع، تكاليف الانتاج، جودة المنتج، و مدى تأثير التسويق. وبسبب سرعة تغير هذه العوامل فان أي استنتاج بالمقارنه بين الدول في المميزات في وقت ما لايد من تعديله خلال الشهور أو السنوات التاليه.

تتألف البيئه الاقتصادية أساسا من البنية التحتية الشاملة للبلد (الموارد البشرية ، والسياسات العامة ، والإدارة ، والخدمات المصرفية ، والنقل ، والهيكل الصناعي ، الخ) التي تختلف بعض الشيء في كل بلد من البلدان النامية ، والتي هي في بعض الأحيان مختلفة جدا عن الوضع في البلدان المتقدمة.

ولفعالية البنية التحتية للنقل أهمية كبيرة، فموثوقة وتنافسية وسائط النقل وكفاءة الإجراءات الجمركية لها دور فاعل للحفاظ على القدرة التنافسية في أسواق النسيج و الملابس عالية التنافسية، حيث بإمكانها تقليل فترات عبور الشحنات المشاركة في التجارة الدولية ويمكن أن تجعل المناطق النائية جغرافيا أكثر قدرة على المنافسة دوليا.

كذلك يعتبر التخصص والكفاءة التشغيلية والتفوق التكنولوجي والقرب من السوق هي المميزات المنافسة للدول المتقدمة في مجال صناعة النسيج و الملابس في حين أن الأجور المنخفضة ما زالت يمكن أن تعطي البلدان النامية ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.

ومن العوامل المنافسة لدى الصين رخص الأسعار حيث تقوم الصين في محاوله لخفض التكلفة بالتأكد من الجوده للملابس المصنعه حيث أن هذا ضروري لتجنب الأخطاء و تقليل المرتجع من الانتاج، لان الأخطاء تتسبب في ارتفاع التكلفة مثل تكاليف اختبار المنتجات، تكاليف اعادة التشغيل للقطع المعيبه، تكاليف الاختبار النهائي، تكاليف اعادة التغليف، الى جانب ما يسببه كل ذلك من التأخير في تسليم البضائع مع احتمال الخسارة بفقد العملاء نتيجة لذلك. لذلك تقوم الشركه التجاريه باجراء اختبار عشوائي ل10-20% من المنتجات، و يكون المرتجع حوالي 5% من الطلب ولكن في حالة عدم اجراء الاختبارات يرتفع المرتجع الى 30-40%. (9)

والصين بصفتها قوة اقتصاديه ناشئه خلال هذا القرن لديها ميزه نسبيه في انتاج المنسوجات بأسلوب الانتاج الكبير و كذلك ميزه في العماله فمن الواضح أن محاولة منافسة الصين في التكلفة يعتبر من العبث بدلا من ذلك لايد من الانتقال الى تطوير منتجات جديد ذات القيمة المضافه العاليه و الأكثر ربحيه، كما أن الصين شأنها شأن غيرها من البلدان الشرقيه لن تتنازل عن المنافسه في السعر قريبا.

فعلى كل شركه تريد البقاء و زيادة مشاركتها في السوق العالمي أن تطبق التكنولوجيا الحديثه و تركز على المنسوجات الطبيه و المنسوجات التقنيه و عليها كذلك قضاء وقت أطول في الأبحاث و التنميه و التعليم.

و الحل الآخر هو أن تكون للشركات التي تريد المنافسه قوه في التأثير على الموضه

و تعزيز علامتها التجاريه الخاصه بها. (7)

تأثير الاتفاقيات الدوليه على صادرات الصين من الملابس و المنسوجات العديد من الاقتصاديين أكدوا أن التبادل التجاري الطوعي بين دولتين والبعيد عن التدخلات الحكوميه والعقبات المختلفه التي تحول دون التجارة الحرة سيؤدي إلى تحقيق رفاهية أعلى لكلا الدولتين، فالسوق المثالي

يجب أن يسمح لكل دولة بانتاج ما تكون هي الأفضل في انتاجه و أن تتبادل منتجاتها مع خدمات وبضائع الآخرين. فالسوق المفتوح (الحر) يستفيد منه الناس والدول حيث يمكن لكل من العمال والدول أن يجدوا بسهولة القطاعات التي يتميزون فيها عن غيرهم. فبتطبيق مبدأ السوق الحرسوف تنتقل الكثير من الوظائف في صناعة الملابس الى دول تكون التكلفة فيها أقل والسعر أرخص، وفي المقابل تستقبل هذه الدولة سلع استهلاكه رخصه من دولة أخرى وبذلك تتحقق الاستفادة من السوق المفتوحة فتتبادل الدول تجاريا المنتجات التي تتميز بها كل دولة عن غيرها. فنظريات علم الاقتصاد تؤكد أن الاقتصاد الحر هو الذي يكون فيه كلا الطرفين رابحين.

و لكن في الواقع العملي نجد أن وضع السوق لم يكن يدعم الاقتصاد الحر، حيث أن الاعتبارات السياسي المحليه و العالميه كان لها دوما التأثير على الاتفاقيات الاقتصادية. وقد حاولت الدول دعم الصناعات المحليه الفاشله بدلا من التركيز على نقاط القوه لديهم بحيث تتواجد المزايا العظيمة للمنافسه.

و يجد الاقتصاديون غالبا الغموض في تفسير نظم الحمايه. فاذا كان من المفترض أن السوق الحر يحسن الأداء الاقتصادي، فلماذا في العالم الحقيقي الاقتصاد الحر هو الاستثناء بدلا من أن يكون هو الشئ الطبيعي. الاجابة عميقه، و هي تكمن في أن صانعي القرار في معظم الأحيان يكونون اكثر اهتماما بالأوضاع المفيده لهم أكثر من اهتمامهم بالمصلحه العامه للمجتمع الأكبر أو المصلحه العامه لبلادهم أو المصلحه العامه للعالم.

و لحماية قطاع الملابس والنسيج تاريخ طويل، حيث بدأت الاتفاقيات منذ عام 1930 عندما ناقشت الولايات المتحده تحديد صادرات اليابان من الصناعات النسيجه. و استجابة لضغوط الحمايه من الولايات المتحده في أواخر 1950 وافقت اليابان والصين والهند وباكستان على هذه الاتفاقية فيما يخص المنتجات النسيجه القطنية.

وفي اتفاقية الجات عام 1959 أثارت الولايات المتحده مشكلة اضطراب السوق بسبب الزيادات الكثيره المفاجئه للاستيراد من البلاد منخفضة التكلفة. و كانت هذه بداية وضع مقاييس قواعد الحمايه. في عام 1961 أعلن الرئيس كنيدي برنامج جديد لمساندة صناعة المنسوجات في الولايات المتحده. و التي نتج عنها تنظيم قصير المدى في المنسوجات القطنيه لمدة عام، ثم تنظيم طويل المدى عام 1962 حيث فرضت الحكومه 5% سنويا على واردات المنتجات القطنيه لمدة خمسة أعوام و في القيام بذلك انتهاك لمختلف مبادئ الجات.

و استطاعت هذه الاتفاقية حماية صناعة القطن في البلدان المتقدمه. و لكن هذه الاتفاقية تغطي المنتجات القطنيه فقط أو المنتجات التي تحتوي أكثر من 50% قطن و لمواجهة الاستيراد المتزايد النمو للمنسوجات التي لم تغطيها اتفاقية (LTA) خاصة المنسوجات المصنوعة من الألياف الصناعيه من اليابان و الصين و تايبوان و كوريا و هونج كونج خضعت هذه الدول لاتفاقية تحد من صادراتها من الألياف الصناعيه و الصوف. و بدأ العمل باتفاقية (MFA) في يناير 1974 حيث تم تطبيق هذه الاتفاقية لأكثر من عقدين و غطت أكثر من 50% من صادرات العالم من الملابس والنسيج.

وقد ظل السوق العالمي للملابس والنسيج القطني والصوفي والصناعي تحت هذه الاتفاقية حتى عام 1995 عندما جاءت اتفاقية (ATC) حيث أن الاصدارات المختلفه لاتفاقية

(MFA) كانت خلال هذه الفترة معاكسه للمبادئ الأساسية لاتفاقية الجات (GATT) ومخالفة لمبادئ منظمة التجارة العالمية (WTO).
اتفاقية الملابس و المنسوجات (ATC)
تعتبر اتفاقية (ATC) واحده من أكثر المخرجات تأثيرا لمحادثات أوروغواي، حيث صممت اتفاقية (ATC) لتسهيل تطبيق اتفاقية الجات 2004 في قطاع الملابس و النسيج. حيث بناء على اتفاقية (ATC) سوف تزداد معدلات النمو في صادرات الدول التابعه لتنظيم المالتى فايبر (MFA) على ثلاثة مراحل حتى عام 2005.
في المرحلة الأولى سوف يكون معدل نمو حجم الاتفاقية 16% و في المرحلة الثانية سوف يزداد معدل النمو الى 25% و في المرحلة الأخيرة سيزيد معدل النمو 27%.
بالمقارنة مع (MFA) وعدت (ATC) بتقديم كميته كبيره من التحرير لتجارة المنسوجات خلال الفترة الانتقاليه 1995-2004. و مع ذلك بعض محلي السياسات التجاربه أعربوا عن شكوكهم حول طبيعة التزام (ATC) بتحرير التجاره.
و بالفعل بعد أن ظل لعقود سوق الملابس و المنسوجات يخضع لقانون تجاري خاص تحت رعاية Multi Fiber Arrangement (MFA) ولمدة حوالي ثلاثين عاما حيث كانت الدول الغنية تحمي صناعة المنسوجات الخاصة بها من الاستيراد الرخيص الثمن الذي يصنع في البلاد الأفقر، قبل يناير 1995 حين قامت منظمة التجاره العالمية بعمل اتفاقية للملابس و النسيج و التي عمدت الى الغاء الحماية التي استمرت لعقود على هذا القطاع. قامت اتفاقية الملابس و النسيج ببعض الاجراءات لمواجهة (الاتفاقية القديمه مالتى فايبر) و تطبيق نظام السماح (كوتا) في النهاية بحلول 2005.
و كان لهذا انعكاس ايجابي عظيم على معنويات الدول الناميه، التي كان قد تم منعها من تصدير منتجاتها النسيجه لمدته طويله من الزمن.
و بذلك حصلت الصين باعتبارها أكبر مصدر للملابس و النسيج في العالم على فرصه هائله لزيادة صادراتها من الملابس و النسيج بسبب انضمامها لمنظمة التجاره العالمية عام 2001.
و لكن ، مقاييس الحماية الجديده التي وضعت بواسطة أمريكا تجاه صادرات الصين النسيجه ، و التي تقرر 21 مايو 2003، تسببت في تجديد المخاوف.
منظمة التجاره العالميه (WTO) فيما يخص قوانين الحماية البنود الأساسية لقوانين الحماية تحت ظل اتفاقية WTO يمكن تلخيصها كما يلي:-
أولاً:- تحت ظل WTO فيما يخص قوانين الحماية لابد من وجود صلة بين زيادة كميات الاستيراد و بين الضرر الجدي منه.
فاذا أرادت دولة ما أن تطبق التقييد لابد أن تثبت أن زيادة مستوى الواردات على الأقل كما يعتبر مدمرا للصناعة المحليه.
ثانياً:- الا في الحالات الاستثنائية، يجب أن تطبق قوانين الحماية على أساس عدم التمييز بين الأمم. فلا يمكن التقييد بواسطة منظمة التجارة العالمية لسلع ناشئة في دولة واحدة محددة.

ثالثاً:- اتفاقات منظمة التجارة العالمية تتطلب الشفافية، فيجب أن لا تفرض مقاييس الحماية الا بعد أن تتأكد الحكومة المعنية من أن الضرر الواقع على الصناعة المحلية موجودا فعلا. و يجب الاعلان عن نتيجة التحقيقات لجميع الأطراف المعنية من مستوردون و مصدرين و الذين ينبغي أن تكون لديهم فرصة لعرض وجهات نظرهم. و يجب أن تعرض النتائج التي توصلوا اليها على الملأ.

رابعاً:- اذا كانت قوانين الحماية في شكل حصص للسيطرة على الواردات لا يمكن أن تكون الحصص قليلة جدا لدرجة أن تخفض واردات السلعة لأقل من المستوى المتوسط على مدى السنوات الثلاثة السابقة.

و يجب أن تفرض زيادة على الحصص كل عام. و اذا كانت الحماية لأكثر من أربع سنوات تكون الشروط أكثر تشددا مما ذكر سابقا. و تحت أي ظروف لا يمكن فرض التدابير الوقائية لأكثر من ثماني سنوات.

الفرق بين تطبيق الحماية الخاص بالصين و تطبيق الحماية في منظمة التجارة العالمية لباقي الدول في مبادئ WTO يفترض أن يكون تطبيق الحماية لمنع الضرر الحقيقي للصناعات النسيجية الذي يحدث بسبب الزيادة المستمرة في الواردات. و قد وضعت WTO كما أسلفنا ظروف مشددة لتطبيق مقاييس الحماية و ذلك لأن مقاييس الحماية تتعارض مع التجارة المشروعة من خلال الحصر والتقييد على الواردات. فان اساءة استعمال الحماية يمكن أن يؤدي الى زعزعة الاستقرار في نظام التجارة العالمية.

ومن الملاحظ أن قوانين الحماية و التدابير الاحتياطية التي تم الضغط على الصين لقبولها في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية هي قوانين مرهقة و تمييزية ضد الصين، فهي أكثر تشددا من ما تم تطبيقه على أي من الدول الأعضاء في WTO . و باتباع هذه التدابير الاحتياطية سوف يكون من السهل للولايات المتحدة أو أي دولة أخرى أن تطلب تدابير حماية استثنائية ضد الصين.(10)

وبالرغم من أن أنظمة الحماية هذه قد تسببت في تأخير تصدير الكثير من الدول النامية ومنها الصين لانتاجها من الملابس والمنسوجات، الا أن الصين استطاعت تحقيق نمو سريع في الصادرات خلال العقدين الماضيين.

وقد قامت الصين باتاحة الفرصة للمستثمرين من خارجها باقامة استثمارات على أرضها ولكنها اتخذت خطوات لحماية سيادتها،حيث كانت تسمح للأجانب بامتلاك ما لا يزيد عن 49% من الشركة، مع ضمان أن تتحكم الصين بالقرارات الاقتصادية المهمة، ولم تكن الشركات الأجنبية مسرورة بهذا الترتيب، ولكنها وافقت من أجل الوصول إلى السوق الصينية الكبيرة. فخلافاً لمعظم الدول النامية، لا تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تفرض إرادتها على الحكومة الصينية لتسمح للشركات الأمريكية بالقيام بما تشاء.

وترى الباحثة أن التجربة الصينية ملهمة بجوانبها الايجابية، فعلى مصر أن تفتح أسواقها للمستثمرين لنقل مصانع الملابس بتكنولوجياتها المتطورة، ولكن مع تحكم مصر في القرارات الاقتصادية الهامة، فتريح مصر المعدات التكنولوجية الحديثة وتحقق تطوير مهارات عمالها لاستخدامهم تلك التكنولوجيا، ولكن علينا أن نتجنب السلبيات التي وقعت فيها الصين وهي تلوث بيئتها بسبب مخلفات المصانع، فيجب وضع معايير بيئية تحافظ على البيئة من

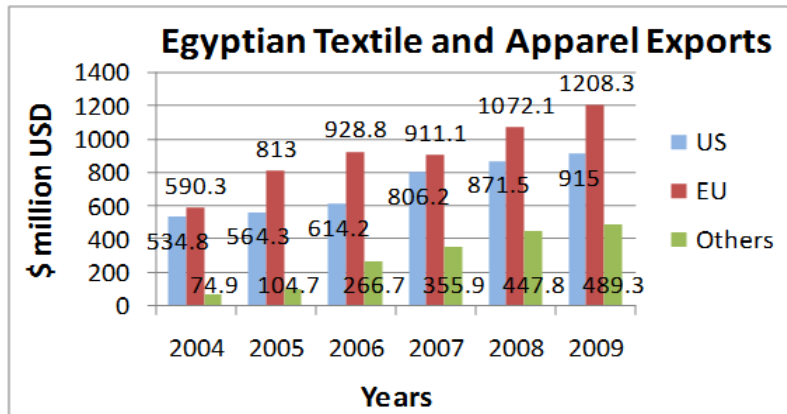
التلوث، وينبغي استغلال فرصة أن الصين تحاول أن تكرر التجربة الامريكية، حيث تسعى لنقل مصانع الملابس الخاصة بها بتكنولوجياتها العالية الى دول أخرى. ولقد تمت في الأونة الخيرة عدة اتفاقات لشراكة اقتصادية بين مصر والصين، نأمل أن تحقق غايتها وخصوصا في تطوير وزيادة صادرات مصر من الملابس الجاهزة. اتفاقية (QIZ) (الكويز)

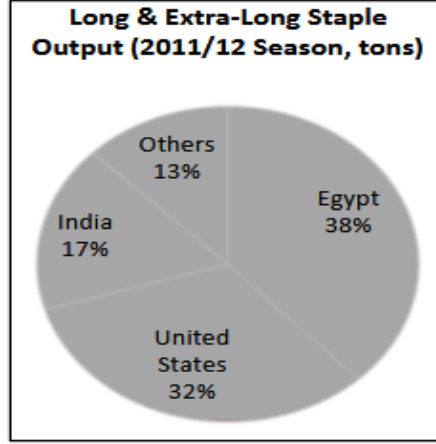
هي اتفاقية تهدف لاقامة المناطق الصناعية المؤهلة وتشرط وجود 8 % مكونات اسرائيلية في الصادرات المصرية المسموح بها بالنفاد للأسواق الأميركية بدون رسوم جمركية. يرى البعض أن اتفاقية الكويز قد حققت للاقتصاد المصري العديد من المزايا، مثل:

- إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) سيوفر فرص عمالة كبيرة في تلك المناطق وسيكون له آثار إيجابية على زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.
- تمثل المنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية المؤهلة التي تم اختيارها نحو 60% من إجمالي المنشآت الصناعية، كما تستوعب 63% من إجمالي العمالة ويقدر الاستثمار الصناعي بها نحو 58% من إجمالي الاستثمارات ومعظمها يعمل في صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والصناعات الهندسية والمعدنية.
- تستفيد من هذا البروتوكول كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة من غذائية أو منسوجات أو أثاث أو صناعات معدنية ويستفيد منها أيضاً مصانع القطاعين العام والخاص القائمة بهذه المناطق سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

بعض مؤشرات الأداء لسوق الصادرات المصري من الملابس والمنسوجات

شكل (3) صادرات مصر من النسيج والملابس الجاهزة من 2004 الى 2009
وتهدف استراتيجية قطاع الملابس والنسيج في مصر من خلال رؤية 2020 الى الوصول بالنمو في الصادرات الى 15% بحيث ترتفع قيمة الصادرات من 2,6 مليار دولار الى 10 مليار دولار بحلول عام 2020. وتعتبر صادرات الصناعات النسيجية هي ثالث أكبر الصادرات المصرية من حيث القيمة. ومصر هي أكبر منتج للقطن عالي الجودة على مستوى العالم شكل (4)

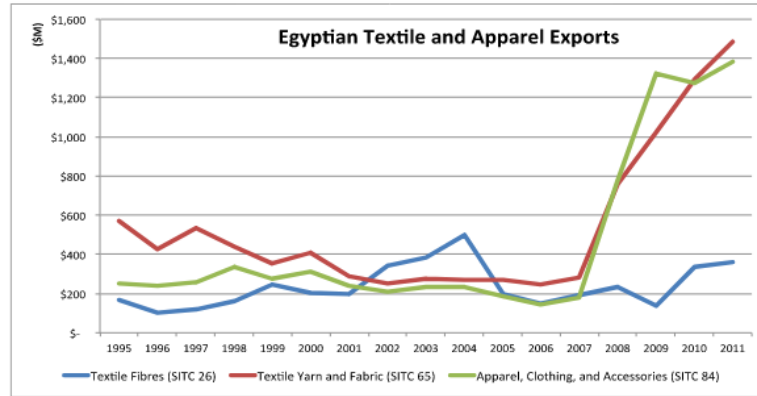




Source: Cotton Exchange, 2011.

شكل (4) نسبة انتاج مصر من القطن موسم 2011-2012

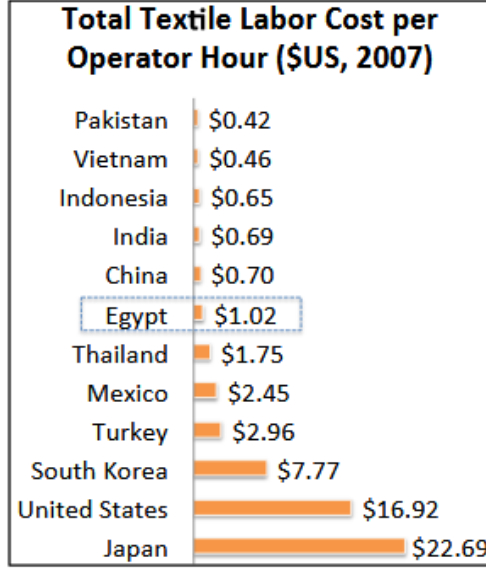
وقد زادت صادرات مصر زيادة سريعة منذ عام 2007 كنتيجة لالغاء اتفاقية MFA شكل (5)



Source: UN Comtrade, 2012.

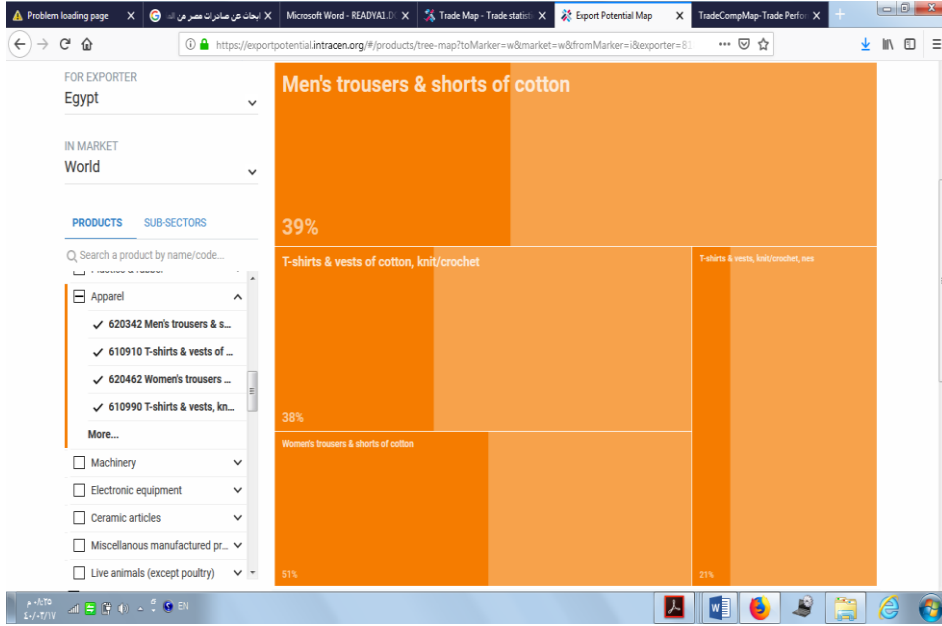
شكل (5) زيادة صادرات مصر عام 2007

وتعتبر تكلفة العمالة في مصرفي قطاع المنسوجات قليلة نسبيا، مقارنة بكثير من الدول المتقدمة، ولكن تكلفة العمالة في دول شرق آسيا أقل. شكل (6)



Source: Magder, 2005.

شكل (6) التكلفة الكلية للعمالة في النسيج لكل ساعة تشغيل بالدولار عام 2007



المصدر موقع مركز التجارة الدولية 2018

شكل (7) نسب صادرات مصر العالمية من البنطلونات والقمصان الرجالي والحريمي المصنوعة من القطن والتيشرت التريكو

المراجع

جودة عبد الخالق (الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020) دار النشر المكتبة الأكاديمية، عام 2005

علاء الدين محمد علي حسنين (دراسة تباين تنافسية المنتجات المصرية من الملابس الجاهزة باهم الأسواق العالمية) رسالة دكتوراة -كلية الاقتصاد المنزلي -جامعة المنوفية 2015
هاني محمود عبد الحميد المليجي (دراسة لبعض الصعوبات التي تواجه تصدير بعض أنواع الملابس الجاهزة في جمهورية مصر العربية) رسالة ماجستير قسم الملابس والنسيج - كلية الاقتصاد المنزلي - جامعة المنوفية 2006

A Study on the Development Strategy of China's Clothing Industry at the After-Quota Age College of Design and Clothing, Tianjin Polytechnic University, Tianjin 300387, China. International business research vol 1 no. 3 july 2008

Asia-Pacific Development Journal Vol. 11, No. 1, June 2004 ,49 BEYOND THE PHASEOUT OF QUOTAS IN THE TEXTILE AND CLOTHING TRADE: WTO-PLUS RULES AND THE CASE OF US SAFEGUARDS AGAINST

CHINESE EXPORTS IN 2003 Huan Liu* and Laixiang Sun**

CENTER FOR RESEARCH AND POLICY MAKING- OCCASIONAL PAPER N. 9 -WORLD TRENDS IN CLOTHING MANUFACTURING - November 31st, 2005.

Dr. Dilek Çukul- Anadolu University Porsuk Vocational School COMPETITIVE ASPECTS OF TURKISH AND CHINESE TEXTILE AND CLOTHING INDUSTRIES -, Eskisehir, Turkey October 18-19th, 2008 Florence, Italy.

DIAGNOSTIC STUDY REPORT FOR READYMADE GARMENTS CLUSTER, BANGALORE PREPARED BY SHRI R GOPINATH RAO, ASST. DIRECTOR (HOSEIRY) & CLUSTER DEVELOPMENT EXECUTIVE.

Hans-Christian Pfohl , Xin Shen Apparel Supply Chain between Europe and China A Guide to Apparel Sourcing and Distribution in China Working paper of the Chair of Management & Logistics, Nr. 31 Darmstadt, October 2008

Huan Liu* and Laixiang Sun-Asia-Pacific Development Journal Vol. 11, No. 1, June 2004 ,49 BEYOND THE PHASEOUT OF QUOTAS IN THE TEXTILE AND CLOTHING TRADE: WTO-PLUS RULES AND THE CASE OF US SAFEGUARDS AGAINST CHINESE EXPORTS IN 2003, Norwatch 15. October 2002 Bad working conditions exported between undeveloped countries.**

Serge Vartanov, Rawiah nabdallah, etal Microeconomics of Competitiveness, May 4, 2012 - The Textile Cluster in Egypt

The Developing Economies, XXXVI-1 (March 1998): 3–23 CHINA’S TEXTILE AND CLOTHING EXPORTS IN A CHANGING WORLD ECONOMY YONGZHENG YANG, CHUANSHUI ZHONG.

Xinixin Wang, The determinations of textile and apparel export performance hn Asian countries, master thiesis- Iowa State University, 2013.



The 6th international- 20th Arabic conference for
Home Economics
Home Economics and Educational quality
assurance December 23rd -24th, 2018

<http://homeEcon.menofia.edu.eg>

**Journal of Home
Economics**

ISSN 1110-2578

A Theoretical Study Of The Factors Affecting The Quality Of China's Clothing And Textiles And Its Exports Around The World

Zinab Mohamed Monier Abd Elgawad El Sebaey

Phd In Clothes And Textiles From Faculty Of Home Ecnomics Helwan University 2008

Abstract:

Clothes are an epitome of a culture. People in different parts of the world have their own styles of dressing which symbolize their culture and status.

Ready-made, cheaply-produced clothes were invented in the middle of the 19th century. The appearance of increasing quantities of well-made, relatively inexpensive ready-made clothes in the 1860s was possible because of a series of technical improvements in the garment industry. One of course was the sewing machine. These developments helped make well made and fashionable clothing less expensive and more readily available.

Textiles and clothing are among the first manufactured products an industrializing economy produces. They played a critical role in the early stage of industrialization in Britain, parts of North America, and Japan, and more recently in the export-oriented growth of the East Asian economies. Hong Kong, the Republic of Korea, and Taiwan, relied heavily on textiles and clothing for their exports from the 1950s to the mid-1980s. In the last two decades, several ASEAN economies and China have become large producers and exporters of textiles and clothing. Major South Asian economies, namely, India, Pakistan, Bangladesh, and Sri Lanka, have also emerged as significant textile and clothing exporters in the last few years.

As more economies enter the world textile and clothing market, competition has become intense.

Research importance

Through an agreement (QUIZ) Egypt's exports of clothing and textiles increased to the United States significantly, but in spite of this favorable opportunity for Egypt, the export of clothing from Egypt to America has fallen once again, where Egypt has achieved 41% growth in 2006 and achieved 12% growth in 2007, down 30% from growth in the previous year, and this decline is a loss of the golden chance for Egypt under the agreement (QUIZ).

It was necessary to raise the competitiveness of Egypt and productivity in this area in order to benefit from the open market conditions. This study was a descriptive analysis of one of the most important export markets in the clothing in 21century which is China, in an attempt to follow the footsteps of its successes in this area.

Research objectives

- Clear the garment industry situation in China in an attempt to identify the reasons for the progress they have in this industry and try to follow these steps to access competition in the industry for the Arab countries especially my country Egypt.
- A presentation to the international conventions to identify the items and the possibility to take advantage of them.

Research Methodology: Theoretical analysis method.

